

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة الدراسة:

تعتبر مرحلة الطفولة المبكرة من المراحل المهمة في حياة الإنسان والتي بدأها بالاعتمادية الكاملة على الغير ثم هو يترقى في النمو نحو الاستقلال والاعتماد على الذات، ويتم فيها الانتقال من بيئة المنزل إلى بيئة الحضانة ورياض الأطفال، حيث يبدأ في التفاعل مع البيئة الخارجية المحيطة به، والاتجاهات، والعادات الاجتماعية ويتعلم فيها التمييز بين الصواب والخطأ، وإن كان لا يفهم لماذا هو صواب أو خطأ. وتعد مرحلة رياض الأطفال من أهم المراحل التعليمية التي يمر بها الإنسان، ونظراً لأهمية هذه المرحلة فإن معظم دول العالم تستعين بجهود الجمعيات الأهلية إلى جانب الجهود الحكومية من أجل تفعيل دور رياض الأطفال والنهوض بها، وبما أن الأطفال من أكثر فئات المجتمع حاجة إلى الخدمات التربوية والتعليمية، فقد تصدت بعض الجمعيات الأهلية في مصر لرعاية هؤلاء الأطفال وتعليمهم، حيث كان لها مجهودات قديمة في إنشاء دور لطفل ما قبل المدرسة وإدارة رياض الأطفال، فهي مسئولة عن توفير المبنى المناسب للروضة، وكذلك اختيار وتأهيل المعلمات والإشراف على أدائهن، وأيضاً الرعاية الصحية للأطفال وتوفير الإمكانيات اللازمة لأنشطتهم، ولذلك أصبح إنشاء تلك الجمعيات من الضرورات الملحة من أجل المساهمة في الارتقاء بمستوى رياض الأطفال.

وأشارت دراسة نشأت حسين إلى أن جميع الجهود التي تسعى إلى التصدي لمشكلات الطفولة تعد هدفاً رئيسياً لتدعيم مستقبل وسلامة الأمم، وأن رعاية الطفل تعتبر الأساس للمجتمعات التي تهدف إلى تحقيق التنمية والازدهار والبعد عن مظاهر الانحراف والمرض والتخلف باعتبار ما يمثلته الطفل من طاقة خلاقية تهدف إلى الابتكار والتطوير (نشأت حسين، ١٩٩٨، ٥).

وترى الباحثة أن العالم يشهد الآن العديد من التطورات والتحديات في جميع مجالات الحياة، وذلك كرد فعل طبيعي للتقدم التكنولوجي السريع، مما أدى إلى ضرورة الانفتاح على الثقافات المختلفة، وكان لزاماً علينا أن نحاول جاهدين أن نواكب تلك التغيرات والتطورات والتحديات العالمية عن طريق تنمية العنصر البشري والوصول به إلى مستويات الجودة العالمية.

وعلى ذلك فقد صارت قضية التعليم من أبرز القضايا المجتمعية، وظهرت الحاجة إلى ضرورة إعادة النظر في النظام التعليمي المصري لمواجهة التحديات المستجدة في عصر الثورة المعرفية ومواكبة تطوراتها. وخاصة أن وضع التعليم في مصر وغيرها في البلدان العربية لا يزال متواضعاً بالمقارنة بالبلدان الأخرى، ولا يزال يعاني من الكثير من المشكلات مثل حرمان الأطفال من حقهم في الالتحاق برياض الأطفال، وانتشار الأمية، وتدني فرص الالتحاق بالمراحل الأدنى من التعليم النظامي مقارنة

بالدول المتقدمة، ويتناقص الإنفاق على التعليم خاصة منذ عام ١٩٨٥، إلى غير ذلك من المشكلات الخاصة بالعملية التعليمية، وهذا مما لا شك فيه يشير إلى تردي نوعية التعليم العام بالدول العربية، وهو ما يعد من أهم معوقات التنمية الإنسانية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، ٣).

وقد جاء المنتدى العالمي للتعليم الذي عقد في داكار بالسنغال ليؤكد على ضرورة مشاركة المجتمع المدني في تشكيل وتنفيذ والإشراف على استراتيجيات تطوير التعليم، حيث أن الحكومة بمفردها غير قادرة على تطويره التطوير الذي يؤهله لمسايرة التقدمات التكنولوجية الحديثة (المياء إبراهيم الدسوقي، ٢٠٠٧، ٣).

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تولي الدول المتقدمة اهتماماً كبيراً بتربية أطفالها، فنجد إن جمهورية مصر العربية من أكثر الدول حاجة إلى الاهتمام بتربية وإعداد أطفالها، ولذلك حرصت مصر على تنظيم العمل برياض الأطفال التابعة للجمعيات الأهلية من حيث أهداف رياض الأطفال والإشراف عليها وتحديد سن القبول، ولذلك فقد ازداد عدد الملتحقين بهذه المؤسسات.

ولكن على الرغم من هذه الأهمية والاهتمام بالجمعيات الأهلية هناك العديد من المشكلات التي تعاني منها الجمعيات الأهلية، وقد تعرفت الباحثة على هذه المشكلات من خلال عدة مصادر من أهمها:

١- المقابلات التي أجرتها الباحثة مع مسئولى الشؤون الاجتماعية، ومديري بعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية والتي بها دور رياض أطفال، حيث أوضحت أن الجمعيات الأهلية تعاني من القصور في إنشاء مؤسسات الطفولة، ونقص الإمكانات المادية، وانخفاض الكفاية المهنية للمعلمات، وعدم ملائمة المباني للمواصفات التربوية المحددة، وكذلك عدم توافر الملاعب والأجهزة والوسائل التعليمية.

٢- الزيارات الميدانية التي قامت بها الباحثة لمؤسسات رياض الأطفال التابعة للجمعيات الأهلية، وقد لاحظت أن إنشاء رياض الأطفال يتم بطريقة عشوائية دون إشراف تربوي أو إمكانات بشرية أو مادية كافية، مع ضعف قدرة الجمعيات على إدارة رياض الأطفال، وضعف الاتصال بين الجمعيات بعضها والبعض الآخر، وكذلك لا تستوعب المباني كل الأعداد من الأطفال مع ضعف المؤهلات التربوية للمعلمات.

وبدراسة الاستيعاب الحالي لرياض الأطفال - التابع لوزارة التربية والتعليم - اتضح أن نسبة القبول ١٥.٦% تقريباً الأمر الذي يدعونا للتفكير لزيادة استيعاب الأطفال بمرحلة الرياض لكي نحقق نسبة أفضل. وهنا تبدو الحاجة للقيام بدراسة للوقوف على إمكانات جمعيات المجتمع المدني في المشاركة في استيعاب الأطفال وتوسيع قاعدة الأطفال لأغلب الأطفال في سن الرياض.

لذا يمكن صياغة تساؤل الدراسة على النحو التالي:

- ما هو واقع القبول والاستيعاب الحالي بمرحلة رياض الأطفال؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة هي:

- ١- ما هي منظمات المجتمع المدني التي يمكن أن تسهم في استيعاب أطفال الرياض؟
- ٢- ما هي المشكلات والصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في استيعاب أطفال الرياض؟
- ٣- ما التصور المقترح لتفعيل دور الجمعيات الاهلية (منظمات المجتمع المدني) لاستيعاب أطفال الرياض؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- ١- دراسة الواقع الحالي لجمعيات المجتمع المدني.
- ٢- التعرف على منظمات المجتمع المدني التي يمكن أن تسهم في استيعاب مرحلة رياض الأطفال.
- ٣- الوقوف على أهم المعوقات والتحديات التي تواجه جمعيات المجتمع المدني في استيعاب الأطفال في سن الرياض.
- ٤- وضع تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الاهلية في استيعاب الأطفال في سن الرياض.

رابعاً: أهمية الدراسة:

من خلال الأدبيات والدراسات التي تمت في مجال الطفولة وجمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال تنمية الطفولة، اتضح أنه لا توجد دراسة تناولت تحقيق الشراكة بين جمعيات المجتمع المدني وبين التربية والتعليم - الأمر الذي استوجب هذه الدراسة.

وتتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:

- ١- تساهم الدراسة الحالية في تفعيل دور الجمعيات الاهلية للاهتمام برعاية طفل ما قبل المدرسة.
- ٢- يستفيد منها الآباء وأولياء الأمور، حيث أنها تتيح الفرصة لهم لإلحاق أطفالهم بمرحلة رياض الأطفال.
- ٣- تدعم العلاقة بين إدارة رياض الأطفال بمديرية التربية والتعليم وجمعيات المجتمع المدني.
- ٤- تفيد العاملين في مجال جمعيات المجتمع المدني ووزارة الشؤون الاجتماعية.

خامساً: حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة على الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية والتي بها دور رياض الأطفال والتي يبلغ عددها حوالي (١٦١) جمعية من جملة مؤسسات المجتمع المدني بمحافظة الإسكندرية والتي يبلغ عددها حوالي (٢٥٠٠) جمعية تقريباً.

سادساً: منهج الدراسة:

- قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي نظراً لأنه يتناسب مع طبيعة الدراسة وهدفها.

سابعاً: أدوات الدراسة:

- استبيان للتعرف على واقع القبول والاستيعاب الحالي للأطفال في سن رياض الأطفال بالجمعيات الأهلية. (إعداد/ الباحثة)

ثامناً: مصطلحات الدراسة:

• المجتمع المدني:

أن المجتمع المدني هو جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية التي تعمل في ميادينها المختلفة وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة، وعن تأثير رأسمالية لشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقاً لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية.

(مركز التميز للمنظمات غيرالحكومية، ٢٠٠٣، ٢) ؛ (www.ngoce.org).

• مؤسسات المجتمع المدني:

وتعرف منظمات المجتمع المدني بأنها المساحة الواقعة بين الأفراد والدولة، وتتكون من جميع التجمعات والمؤسسات والمنظمات والجمعيات المختلفة، وهي تطوعية خاصة تتبنى أهدافاً متنوعة، وقد تنشط في مجال واحد وفي عدة مجالات وتضع من جملة أهدافها الأساسية لهدف عام التأثير على صياغة وسير السياسات العامة (حسنين توفيق إبراهيم، ٢٠٠٥، ١٥٣-١٥٦).

وفي هذه الدراسة نقصد بها الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية ولديها دور حضانة.

• استيعاب أطفال الرياض:

وتعرف الباحثة مصطلح استيعاب اطفال الرياض بأنه: التحاق الأطفال في سن (٤-٦) سنوات بفصول رياض الأطفال بشكل رسمي قبل التعليم الابتدائي في أماكن معدة ومجهزة.

• مؤسسات رياض الأطفال:

هي "تلك المؤسسات التعليمية الحكومية والأهلية التي تقوم بقبول الأطفال دون سن الدخول للمدرسة الابتدائية، وتقوم بتقديم البرامج التربوية لهم بهدف إعدادهم وإكسابهم بعض القدرات والمهارات المعرفية والاجتماعية استعداداً لدخولهم المرحلة الابتدائية (مضاوي عبد الرحمن الراشد، ١٤١٩هـ، ١١).

تاسعاً: إجراءات الدراسة:

- ١- الاطلاع على الأدبيات والمراجع والدراسات السابقة عن مؤسسات المجتمع المدني ورياض الأطفال للتحديد جوانب مشكلة الدراسة.
- ٢- بناء واعداد استبيان الدراسة للوقوف على واقع القبول والإستيعاب الحالي بمرحلة رياض الأطفال، والذي سوف يوجه للجمعيات.
- ٣- عرض أداة البحث (الاستبيان) على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس وخبراء ومتخصصين وذلك للتحقق من صدقها وثباتها.
- ٤- تطبيق الاستبيان على عينة الدراسة الإستطلاعية بهدف التحقق من صدق وثبات الإستبيان.
- ٥- تطبيق الاستبيان على عينة الدراسة الأساسية ومعالجة البيانات إحصائياً للإجابة على تساؤلات الدراسة.
- ٦- التخطيط لوضع تصور مقترح لتفعيل دور تلك المؤسسات في استيعاب أطفال الرياض.

عاشراً: الدراسات السابقة:

سوف يتم عرض لأهم الدراسات العربية والأجنبية التي رأت الباحثة أنها قد تسهم في توضيح جوانب المشكلة.

أولاً: الدراسات العربية:

ومن الدراسات العربية التي دارت حول مجال الدراسة ما يلي:

• دراسة إيمان عبده حافظ عبد الحميد (١٩٨٨):

بعنوان: "المؤسسات المحلية ودورها في المشاركة لتوفير متطلبات التعلم الأساسي، دراسة ميدانية على محافظة الغربية".

هدفت الدراسة إلى تقديم وصف دقيق لواقع متطلبات التعليم الأساسي في محافظة الغربية ومدى مشاركة المؤسسات المحلية في توفير متطلبات النهوض بهذا النوع من التعليم.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، كما قامت بإعداد استبانة طبقت على عينة من الخبراء من أساتذة الجامعات، وأعضاء المجلس القومي للتعليم داخل وخارج المحافظة، وعينة من المسؤولين من المؤسسات المحلية، للوقوف على آرائهم حول أنسب الحلول التي يمكن من خلالها الوفاء بمتطلبات التعليم الأساسي، وقد أشارت الدراسة إلى المجالات التي يمكن أن تسهم بها الشركات، والبنوك، والمصانع، وأعضاء المجالس المحلية، والمؤسسات المحلية، وخبراء التربية في تلبية هذه المتطلبات.

وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع الحكومة للجهود الذاتية في بناء المدارس، وإنشاء صندوق أهلي لمباني التعليم بالمحافظة وفرض رسوم محلية لصالح مباني التعليم بالمحافظة.

• دراسة عبد السلام محمد علي الصباغ (٢٠٠١):

بعنوان: "دور الجمعيات الأهلية المصرية في التعليم في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الجهود التعليمية للجمعيات الأهلية في مصر، وتفعيل دورها في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لوصف الوضع الراهن للجمعيات الأهلية ومعرفة الأدوار المنوط بها، والعقبات التي تقف حجر عثرة في طريق أدائها لدورها، كما تم استخدام المنهج المقارن لمقارنة جهود الجمعيات الأهلية في مصر وبعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وبريطانيا.

وتوصلت الدراسة إلى ضعف دور بعض الجمعيات الأهلية في التعليم وذلك لنقص التمويل، الذي أدى إلى تحولها من جمعيات لا تهدف إلى الربح إلى جمعيات هادفة للربح. وقد تم وضع تصور مقترح لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في مجال التعليم بمصر يقوم على المحاور الآتية:

- تفعيل دور المواطن، وذلك بتنمية وعيه بحقوقه وواجباته، بما يمكنه من الإسهام في تنمية المجتمع.

- الفلسفة، التي تقوم عليها الجمعيات الأهلية.

- التشريعات الحاكمة لها، وذلك لصياغة قانون تنظيم العمل الأهلي.

- التمويل، بضرورة مساهمة الأغنياء في تمويل هذه الجمعيات.

- الإدارة، عن طريق تحديثها.

- الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات.

• دراسة ناصر محمود رشيد (٢٠٠٨):

بعنوان: "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين منظمات المجتمع المدني، وبين المشاركة السياسية، وهل بالإمكان تحسين ظروف هذه العلاقة وتحويلها لخدمة عملية التنمية السياسية في فلسطين، على افتراض أن المشاركة رافد أساسي من روافد التنمية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي في سرد تاريخ عمل المجتمع المدني، وتأثيره على مجريات المشاركة السياسية.

ولقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم جهود وفعاليات منظمات المجتمع المدني إلا أنها لم تتمكن بعد من الوصول إلى تحقيق شامل لأهداف المجتمع التنموية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وأوصت الدراسة بما يلي:

- ١- العمل على إعادة صياغة مفهوم الثقافة المدنية والمشاركة السياسية.
- ٢- دمج و إشراك شرائح اجتماعية واسعة ومتنوعة في البيئة الأساسية لمنظمات المجتمع المدني.
- ٣- وصول منظمات المجتمع المدني الفلسطيني المختلفة إلى شكل من الوحدة والاتحاد بناء على تخصصاتها.
- ٤- إشاعة روح الديمقراطية الحقيقية في الأوساط الداخلية لمنظمات المجتمع المدني.
- ٥- تطوير أساليب عمل و برامج و مشاريع منظمات المجتمع المدني.
- ٦- وضع منظمات المجتمع المدني لميثاق عمل ملزم.
- ٧- أن تسعى منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لدى السلطة التشريعية الفلسطينية من أجل تشريع قانون وطني عصري.

• دراسة سماح سيد أحمد (٢٠٠٩):

بعنوان: "دراسة تقييمية لدور منظمات المجتمع المدني المتعاملة مع أطفال الشوارع بمحافظة الإسكندرية".

هدفت هذه الدراسة إلى:

- ١- التعرف على الأسباب والمتغيرات الدافعة للاعتماد على منظمات المجتمع المدني في مجال رعاية أطفال الشوارع.
- ٢- التعرف على واقع الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني تجاه أطفال الشوارع.

٣- الوقوف على إسهامات منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة أطفال الشوارع.

٤- تحديد المشكلات والتحديات التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني المتعاملة مع أطفال الشوارع بالإسكندرية.

٥- محاولة التغلب على المشكلات والتحديات التي تحول دون أداء منظمات المدني لدورها في مجال رعاية أطفال الشوارع.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وذلك لتحليل الظروف والعلاقات ووصف الأنشطة والعمليات وكذلك تحديد كفاية الوضع القائم، ومدى ملاءمته للتطلعات التنموية المستقبلية، وقد توصلت الدراسة إلى:

١- أن أكثر الخدمات التي تسعى منظمات المجتمع المدني المتعاملين مع أطفال الشوارع لتقديمها الخدمات الصحية والتعليمية وتقديم وجبات غذائية لهم بنسبة ٨% من عينة الدراسة.

٢- أن منظمات المجتمع المدني المتعاملة مع أطفال الشوارع تعلمهم طرق مناسبة لإمكانياتهم بنسبة ٧.٤% من عينة الدراسة.

٣- من أضعف أدوار المنظمات هي مراعاة مصالح أعضاء المنظمة والدفاع عن حقوقهم بنسبة ٥% من عينة الدراسة.

٤- أعلى نسبة من نتائج الدراسة للمعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني المتعاملة مع أطفال الشوارع هو البعد الخاص بمصادر التمويل وذلك بنسبة ٢١% من عينة الدراسة.

٥- المعوقات التي ترجع إلى الأنشطة والبرامج المقدمة من المنظمة لأطفال الشوارع بنسبة متوسطة ١٦% من عينة الدراسة.

٦- أضعف المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني البعد الخاص بالأدوار والأهداف بنسبة ٩% من عينة الدراسة.

وقد أوصت الدراسة بالآتي:

- وجوب الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية غير التقليدية الموجهة لأطفال الشوارع في أماكن تواجدهم.

- أن تفسح المنظمة المجال لأطفال الشوارع لإثبات ذاتهم وأنهم أفراد صالحين بالمجتمع وتعمل على حسن توجيه طاقاتهم وإرشادها في المجتمع.

- أن تراعي المنظمة حقوق ومصالح أعضاءها للإقبال من أفراد المجتمع للتطوع للعمل بالمنظمة.

- التوعية بأهمية التبرع للمنظمات الخاصة بأطفال الشوارع لحل مشاكلهم.

- التوصية بتسهيل إجراءات قبول التبرعات الخارجية والداخلية لمنظمات أطفال الشوارع.
- وضع خطط وبرامج ومشاريع مناسبة وواضحة.
- عدم تدخل الدولة في المشاريع والبرامج المقدمة لأطفال الشوارع.
- العمل على توفير دورات تدريبية للعاملين مع أطفال الشوارع.
- وضوح أهداف وأدوار المنظمات الخاصة بأطفال الشوارع.
- العمل على التخلص من المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني المهتمة بأطفال الشوارع.
- التخلص من الروتينيات التي تواجه الباحثين أثناء مطالبتهم ببعض المعلومات من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

• دراسة (2000) Mernnda:

بعنوان: " الشراكة عام ٢٠٠٠م عقد من النمو والتغيير":

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاركة في التعليم خلال السنوات العشر من ١٩٩٠م الى ٢٠٠٠م في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال استبانة وجهت إلى عينة عشوائية بلغ عددها (١٦٤١) منطقة تعليمية وتمثل حوالي (١٠%) إجمالي المناطق التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت نسبة الإستجابة حوالي (٥٥٦) وبنسبة (٣٥%) وقد طبقت خلال العام ٢٠٠٠م. سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١- الوقوف على الوضع الحالي لمشاركة مؤسسات المجتمع في التعليم.
 - ٢- تقديم معلومات وبيانات حول الاتجاهات، والأهداف، والأنشطة خلال العشر سنوات التي شملتها الدراسة.
 - ٣- ربط ما حدث من تغير في الشراكة بالقضايا الأساسية للإصلاح التربوي.
- وقد توصل الباحث في دراسته إلى:
- أنه خلال العشر سنوات موضع الدراسة توسعت مشاركة المنظمات الحكومية وغير الحكومية في التعليم حيث ان (٣٦%) من المنظمات المدنية غير الربحية ركزت المشاركة للمنظمات على القضايا الآتية:
- التحصيل الدراسي والكفايات الدراسية بنسبة (٨١%)، وعلى دعم التقنية التعليمية بنسبة (٧٤%)، وعلى المخرجات التعليمية وربطها بسوق العمل بنسبة (٨١%).

• دراسة (2007) Comilo Odile:

بعنوان: "مشاركة المجتمع المدني في توفير الخدمات التعليمية بجمهورية الدومينكان - دراسة حالة عن استقلالية المدرسة ومناسبة التعليم".

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن درجة مشاركة منظمات المجتمع المدني في إدارة المدارس بجمهورية الدومينكان، وتحديد الاستراتيجيات الإدارية والتربوية التي تسهم في تقديم خدمات تعليمية جديدة وملائمة للطلاب الذين يعيشون بالمناطق المهمشة، وهل المدارس التي تدار من خلال منظمات المجتمع المدني أكثر فعالية من تلك المدارس العامة التي تدار بالصورة التقليدية.

ولتحقيق ذلك استخدم الطرق الكيفية في جمع البيانات واشتملت على المقابلة الشخصية والملاحظات والوثائق.

وتوصلت الدراسة إلى:

- ١- أن المدارس التي تدار من خلال منظمات المجتمع المدني أكثر استقلالية في وضع الإطار العام للمنهج، واختيار استراتيجيات التدريس.
- ٢- أن هذه المدارس تعكس خصائص المدارس الفعالة.